عبد الرحمان الشرقاوي
أستاذ التعليم العالي
جامعة محمد الخامس بالرباط

القانون المدني

دراسة حديثة للنظرية العامة للالتزام
في ضوء تأثرها بالمفاهيم الجديدة للقانون الاقتصادي

DAR AL AFAK
COPY

الجزء الثاني
مصادر الالتزام
الواقعة القانونية

المسؤولية التقصيرية

الإثراء بلا سبب

الطبعة السابعة 2025

فهرس المواد

مقدمة عامة للواقعة القانونية 7

القسم الأول: المسؤولية التقصيرية 11

مدخل إلى دراسة المسؤولية التقصيرية بين المبادئ والتصورات الناتجة عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية 13

أولا: أهمية دراسة المسؤولية التقصيرية 13

ثانيا: الإطار القانوني المنظم للمسؤولية التقصيرية 19

ثالثا: تمييز المسؤولية التقصيرية عن المؤسسات المشابهة 20

رابعا: مدى جواز الخيرة بين المسؤليتين العقدية والتقصيرية 27

خامسا: مساهمة الظروف الاقتصادية في الانتقال من المسؤولية التقصيرية الشخصية إلى المسؤولية الموضوعية 29

سادسا: مبدأ الوقاية داعم أساسي لحماية الضحايا في مجال المسؤولية المدنية بوجه عام 32

الباب الأول: المسؤولية التقصيرية من المفهوم الشخصي إلى الطبيعة الموضوعية 37

الفصل الأول: المسؤولية التقصيرية الشخصية 41

المبحث الأول: الخطأ التقصيري 44

المطلب الأول: تعريف الخطأ 45

المطلب الثاني: عناصر الخطأ 48

البند الأول: العنصر المادي للخطأ 48

البند الثاني: العنصر المعنوي للخطأ 54

DAR AL AFAK COPY

الفقرة الأولى: الجنون 55
الفقرة الثانية: مسؤولية القاصر عديم التمييز في المغرب 59
الفقرة الثالثة: الحالات الأخرى المنصوص عليها في ق.ل.ع 61
المطلب الثالث: تصنيف الخطأ 62
الفقرة الأولى: تمييز الخطأ المدني عن الخطأ الجنائي 62
الفقرة الثانية: أنواع الخطأ المدني 63
الفقرة الثالثة: الخطأ في استعمال الحق أو ما يعرف بنظرية التعسف في استعمال الحق 73
المطلب الرابع: حالات انتفاء الخطأ التقصيري 81
الفقرة الأولى: حالة الدفاع الشرعي 81
الفقرة الثانية: حالة الضرورة 82
الفقرة الثالثة: حالة القبول بالمخاطر 84
المبحث الثاني: الضرر 87
المطلب الأول: عناصر الضرر 88
المطلب الثاني: أنواع الضرر 95
المبحث الثالث: العلاقة السببية 105
المطلب الأول: ضرورة وجود العلاقة السببية 105
المطلب الثاني: الإشكاليات العملية المرتبطة بعنصر السببية 107
الفقرة الأولى: إشكالية تعدد الأسباب المحدثة للضرر 107
الفقرة الثانية: حالة تعدد الأضرار المترتبة عن الخطأ الواحد 109
الفقرة الثالثة: حالة الأخطاء المنسوبة لعدد من الفاعلين 110
المطلب الثالث: أسباب انتفاء العلاقة السببية بين الخطأ والضرر 112

DAR AL AFAK COPY

الفقرة الأولى: القوة القاهرة أو الحادث الفجائي 113
الفقرة الثانية: خطأ المتضرر 115
الفقرة الثالثة: اعتبار فعل الغير سببا أجنبيا 116
الفصل الثاني: المسؤولية التقصيرية عن فعل الغير 119
المبحث الأول: المسؤولية التقصيرية عن فعل القاصرين 123
المطلب الأول: المسؤولية التقصيرية عن فعل الغير المبنية على خطأ واجب الإثبات 123
البند الأول: شروط تحقق مسؤولية المعلمين وموظفي الشبيبة والرياضة على التلاميذ 125
البند الثاني: حدود نظام مسؤولية المعلمين وموظفي الشبيبة والرياضة 127
المطلب الثاني: المسؤولية التقصيرية عن فعل الغير المبنية على قرينة مزدوجة 130
البند الأول: مسؤولية الأب والأم عن أفعال أبنائهم القاصرين 131
الفقرة الأولى: شروط مسؤولية الأبوين عن أبنائهما القاصرين 131
الفقرة الثانية: مضمون مسؤولية الأبوين 138
البند الثاني: مسؤولية أرباب الحرف عن أفعال متعلميهم 141
الفقرة الأولى: شروط مسؤولية أرباب الحرف على أفعال متعلميهم 142
الفقرة الثانية: مضمون مسؤولية أرباب الحرف والصنائع عن فعل تلامذتهم 144
البند الثالث: مسؤولية متولي الرقابة على المجانين والمختلين عقليا 145
الفقرة الأولى: شروط تحقق مسؤولية متولي الرقابة على المجانين 145
الفقرة الثانية: مضمون مسؤولية متولي الرقابة على المجانين 147
المبحث الثاني: مسؤولية المتبوع عن فعل التابع 148
المطلب الأول: أساس مسؤولية المتبوع 150
المطلب الثاني: شروط مسؤولية المتبوع 152

DAR AL AFAK
COPY

المطلب الثالث: آثار مسؤولية المتبوع عن فعل التابع 154
المطلب الرابع: اعتبار المتبوع حارسا للشيء 156
المطلب الخامس: مسؤولية الشركات عن فعل مسيريها 157
الفصل الثالث: المسؤولية التقصيرية عن فعل الشيء 161
الفرع الأول: القاعدة العامة للمسؤولية عن فعل الشيء 165
المبحث الأول: الأساس القانوني لمسؤولية حارس الشيء 167
المطلب الأول: نظرية الخطأ المفترض 167
المطلب الثاني: نظرية الخطأ الثابت –أي الخطأ في الحراسة– 168
المطلب الثالث: نظرية تحمل التبعة 168
المبحث الثاني: شروط المسؤولية التقصيرية عن فعل الشيء 170
المطلب الأول: أن يتعلق الأمر بشيء 170
المطلب الثاني: أن يتسبب الشيء في إلحاق الضرر 172
المطلب الثالث: أن يكون هناك حارس على الشيء 173
المبحث الثالث: دفع مسؤولية حارس الشيء 178
الفرع الثاني: الأنظمة الخاصة للمسؤولية عن فعل الشيء 181
المبحث الأول: الأنظمة الخاصة التقليدية للمسؤولية عن فعل الشيء 181
المطلب الأول: المسؤولية التقصيرية عن فعل الحيوان 182
الفقرة الأولى: شروط المسؤولية التقصيرية عن فعل الحيوان 182
الفقرة الثانية: حدود نظام المسؤولية التقصيرية عن فعل الحيوان 185
المطلب الثاني: المسؤولية التقصيرية عن تهدم البناء 187
الفقرة الأولى: شروط تحقق المسؤولية التقصيرية عن تهدم البناء 188

الفقرة الثانية: حدود نظام المسؤولية التقصيرية عن تهدم البناء 191

المبحث الثاني:هاجس حماية الضحايا فرضت على المشرع المغربي وضع أنظمة خاصة ببعض صور المسؤولية عن فعل الشيء 193

المطلب الأول: النظام الخاص بتعويض ضحايا حوادث السير 193

الفقرة الأولى: مجال تطبيق القانون المتعلق بالتعويض عن حوادث السير 197

الفقرة الثانية: خصوصيات تعويض ضحايا حوادث السير 203

المطلب الثاني: المسؤولية المدنية للمنتجات المعيبة 209

الفقرة الأولى: هيمنة الطابع الحمائي على أحكام القانون رقم 24.09 213

الفقرة الثانية: مكامن القصور في القانون رقم 24.09 216

الفصل الرابع: تطبيقات خاصة للمسؤولية التقصيرية 219

المبحث الأول: المسؤولية المدنية البيئية والنووية 221

المطلب الأول: المسؤولية المدنية البيئية 223

الفقرة الأولى:حماية ضحايا الأضرار البيئية دفعت التشريعات الحديثة إلى تبني المسؤولية الموضوعية 224

الفقرة الثانية: حماية ضحايا الأضرار البيئية دفعت التشريعات الحديثة لاعتماد قواعد جديدة 226

المطلب الثاني: المسؤولية المدنية النووية 230

الفقرة الأولى: طبيعة المسؤولية النووية 231

الفقرة الثانية: إقرار القانون المغربي العديد من المقتضيات الحمائية ضد الأخطار النووية 234

المبحث الثاني: المسؤولية التقصيرية للدولة عن أعمالها الضارة 238

المطلب الأول: نظرة عامة عن الإطار التشريعي المنظم لمسؤولية الدولة التقصيرية 239

المطلب الثاني: موقف القضاء المغربي من مسؤولية الدولة التقصيرية 246

DAR AL AFAK COPY

الفقرة الأولى: اعتماد القضاء المغربي على أحكام الفصول 79 و80 و85 مكرر 246
الفقرة الثانية: اختلاف القضاء المغربي في تطبيق النصوص الخاصة 251
الباب الثاني: آثار المسؤولية التقصيرية 255
الفصل الأول: دعوى التعويض 259
المبحث الأول: أطراف التعويض 261
المطلب الأول: المدعي أو المطالب بالتعويض 261
أولا: دعوى الضحية المباشر 262
ثانيا: دعوى الضحايا غير المباشرين أو الضحايا بالارتداد 268
المطلب الثاني: المدعى عليه أو الطرف المدين بالتعويض 270
أولا: محدث الضرر بمثابة شخص واحد 270
ثانيا: حالة تعدد محدثي الضرر 271
ثالثا: حالة عدم معرفة محدث الضرر 272
المبحث الثاني: تقادم دعوى المسؤولية التقصيرية 273
المبحث الثالث: الاختصاص 277
المطلب الأول: الاختصاص النوعي 277
أولا: مباشرة دعوى التعويض أمام القضاء العادي 277
ثانيا: مباشرة دعوى التعويض أمام القضاء المتخصص 280
المطلب الثاني: الاختصاص المحلي 282
الفصل الثاني: تعويض الضرر 285
المبحث الأول: حدود التعويض 288
المطلب الأول: التعويض الكامل للضرر 289

DAR AL AFAK COPY

المطلب الثاني: الضرر القابل للتعويض 298
البند الأول: المساس بالقيمة المالية 298
أولا: القواعد المشتركة 298
ثانيا: الضرر المادي 300
ثالثا: الضرر الجسماني 303
البند الثاني: الضرر المعنوي 305
البند الثالث: الأضرار القابلة للتعويض في مجال حوادث السير 307
المطلب الثالث: المبادئ الأساسية للتعويض 310
البند الأول: قابلية الاعتداد بالتعويض العيني 310
البند الثاني: التعويض النقدي 320
الفقرة الأولى: طرق التعويض النقدي 321
أولا: تاريخ التقييم 322
ثانيا: شكل التعويض النقدي 325
الفقرة الثانية: ضمانات التنفيذ 327
أولا: تعدد المسؤولين 327
ثانيا: وجود المؤمن 329
البند الثالث: طرق تقدير تعويض الأضرار الناتجة عن حوادث السير 338
الفقرة الأولى: تعويض المصاب 338
أولا: التعويض الأساسي الممنوح للمصاب 338
ثانيا: التعويضات التكميلية 340
الفقرة الثانية: تعويض ذوي حقوق المصاب المتوفى 343

DAR AL AFAK
COPY

أولا: تقدير التعويض عن الضرر المادي 343
ثانيا: تقدير التعويض عن الضرر المعنوي 346
المطلب الثالث: الصعوبات المرتبطة بالتعويض 347
الفقرة الأولى: صعوبة تحديد الضحية 348
الفقرة الثانية: تزاحم التعويضات 348
المبحث الثاني: سلطة قاضي الموضوع في تقدير التعويض 351
المطلب الأول: استقلال قاضي الموضوع عن رقابة محكمة النقض في تقدير التعويض 352
الفقرة الأولى: تمتع القاضي بسلطة واسعة فيما يتعلق بمقدار التعويض الذي يحكم به 353
الفقرة الثانية: تمتع القاضي بسلطة واسعة في تحديد طبيعة التعويض 357
المطلب الثاني: حدود سلطة قاضي الموضوع في تقدير التعويض 357
الفقرة الأولى: العناصر العامة لتقدير التعويض 358
الفقرة الثانية: العناصر الخاصة لتقدير التعويض 363
القسم الثاني: الإثراء بلا سبب 371
الفصل الأول: تأصيل الإثراء بلا سبب 375
المبحث الأول: إقرار الإثراء بلا سبب كمصدر من مصادر الالتزام 377
المبحث الثاني: طبيعة الإثراء بلا سبب 382
الفصل الثاني: أحكام الإثراء بلا سبب 385
المبحث الأول: شروط الإثراء بلا سبب 387
المطلب الأول: أن يكون الافتقار والاغتناء متقابلا 387
المطلب الثاني: أن لا يكون المفتقر قد ارتكب خطأ 389
المطلب الثالث: غياب مصلحة شخصية للمفتقر 390

DAR AL AFAK
COPY

المطلب الرابع: غياب سبب مشروع للإثراء 391
المطلب الخامس: خاصية الاحتياط للدعوى 392
المبحث الثاني: آثار الإثراء بلا سبب 394
المطلب الأول: آثار الإثراء بلا سبب في الفقه والقضاء الفرنسي 394
المطلب الثاني: آثار الإثراء بلا سبب في القانون المغربي 395
الفصل الثالث: تطبيقات الإثراء بلا سبب 399
المبحث الأول: الفضالة 401
المطلب الأول: شروط الفضالة 402
المطلب الثاني: آثار الفضالة 404
الفقرة الأولى: التزامات الفضولي 404
الفقرة الثانية: التزامات رب العمل 406
المبحث الثاني: دفع غير المستحق 409
المطلب الأول: شروط دفع غير المستحق 409
المطلب الثاني: آثار دفع غير المستحق 412
فهرس المواد 415

DAR AL AFAK COPY



عبد الرحمان الشرقاوي

أستاذ التعليم العالي

جامعة محمد الخامس بالرباط

- دكتوراه في القانون الخاص من جامعة محمد الخامس أكدال/ الرباط- تخصص القانون المدني – عنوان الأطروحة: "العقد السياحي" باللغة العربية المميزة، مشرف جدا.
- دكتوراه في القانون المدني من جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء بشراكة مع جامعة لوفان لانوف بيلجيكا، تحت عنوان "ولوجيبة المستهلك للقانون والعدالة في القانون المغربي والأوروبي" باللغة الفرنسية المميزة، مشرف جدا.
- أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي بجامعة محمد الخامس الرباط.
- رئيس المركز الأكاديمي للدراسات القانونية المعاصرة.
- رئيس مصلحة الشؤون القانونية والعقارية بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.
- محام سابق.
- محكم في العديد من الجامعات الدولية.
- خبير لدى الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي.
- شارك في العديد من برامج التكوين داخل الوطن وخارجه. إضافة إلى العديد من الندوات العلمية الوطنية والدولية.
- ساهم بعشرات المقالات العلمية في العديد من المجلات الوطنية والدولية، إضافة للعديد من المؤلفات العلمية، وصلت إلى 14 مؤلفا، وهي :

- نظرات في القانون : نحو مفهوم جديد للقانون المدني - الجزء الأول : القانون حارس الاقتصاد.
- نظرات في القانون : الجزء الثاني: استغاثة القانون بالأخلاق لمواجهة جشع الاقتصاد.
- القانون المدني، دراسة حديثة للنظرية العامة للالتزام في ضوء تأثرها بالمفاهيم الجديدة للقانون الاقتصادي، مصادر الالتزام/ الجزء الأول التصرف القانوني
- القانون المدني، دراسة حديثة للنظرية العامة للالتزام في ضوء تأثرها بالمفاهيم الجديدة للقانون الاقتصادي، مصادر الالتزام/ الجزء الثاني الواقعة القانونية
- القانون المدني، دراسة حديثة للنظرية العامة للالتزام في ضوء تأثرها بالمفاهيم الجديدة للقانون الاقتصادي، الجزء الثالث: أحكام الالتزام، مطبعة المعارف الجديدة/ الرباط.
- القانون المدني، دراسة حديثة للنظرية العامة للالتزام في ضوء تأثرها بالمفاهيم الجديدة للقانون الاقتصادي، الجزء الرابع: إثبات الالتزام، مطبعة المعارف الجديدة/ الرباط.
- قانون العقود الخاصة، الكتاب الأول العقود الناقلة للملكية/ عقد البيع.
- قانون العقود الخاصة، الكتاب الثاني العقود الواردة على منفعة الشيء/عقد الكراء.
- عقد الاشتراك العالي بين مفهوم الملك العمومي وهاجس حماية المستهلك.
- المدخل إلى العلوم القانونية.
- العقد السياحي، نموذج للعقد المركب، دار أبي رقراق للطباعة والنشر والتوزيع/ الرباط.
- دور القضاء في تحقيق التوازن العقدي، مطبعة دار القلم/ الرباط.
- التنظيم القضائي بين العدالة المؤسساتية والعدالة المكملة أو البديلة.
- قانون المسطرة المدنية.

مطبعة الأمنية - الرباط - 2023



110 درهما

DAR AL AFAK